

Distr.: General
7 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا

خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع

المعني بأقل البلدان نموا

كفالة التنفيذ الفعلي لمهام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا
والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز
قدراته وفعاليته، وكذلك فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة
إلى أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢١٣ والفقرة ١٥٥ من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، الذي صدقت عليه الجمعية في قرارها ٦٥/٢٨٠. ويستعرض التقرير الولاية الأصلية لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والولايات التي أنيطت به لاحقا، إلى جانب الكيفية التي يترجم بها المكتب الولايات المنوطة به إلى أعمال. ويقدم التقرير أيضا بيانا موجزا بالدعم الذي توجهه منظومة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - قدم برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول) في الفقرة ١٥٥ تفاصيل أمور من بينها الولايات والمسؤوليات المنوطة بمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بمساعدة الأمين العام في متابعة تنفيذ البرنامج ورصده على نحو فعال. وفي ذلك الصدد، وفي سبيل كفالة التنفيذ الفعال لمهام المكتب وتعزيز قدراته وفعاليتته وكذلك فعالية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً، طُلب في برنامج العمل إلى الأمين العام أن يعدّ تقريراً بالتشاور مع البلدان الأعضاء ومع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية المعنية، مع مراعاة الأعمال التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، وأن يقدمه مشفوعاً بتوصياته إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

٢ - وعرض الأمين العام، في التقرير الذي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (A/66/134)، الذي عقد في إسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، أموراً منها بيان موجز بالمسؤوليات الموسعة المنوطة بمكتب الممثل السامي والناطقة من برنامج عمل إسطنبول. وبموجب القرار ٢١٣/٦٦، أحاطت الجمعية علماً بذلك التقرير، وشددت على أنه ينبغي تقديم الدعم اللازم إلى المكتب من أجل الاضطلاع بولاياته بولاياته في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في الوقت المناسب وبفعالية، وسلمت بأن التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية في دورتها السابعة والستين على النحو المطلوب في الفقرة ١٥٥ من برنامج عمل إسطنبول سيسر، في جملة أمور، نظر الجمعية في احتياجات المكتب المستمرة من الموارد.

٣ - وهذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٦ والفقرة ١٥٥ من برنامج عمل إسطنبول.

٤ - وفي معرض إعداد هذا التقرير، أجري استقصاء في أوساط مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية. وأجريت أيضاً مشاورات مع الدول الأعضاء للاستفادة من آرائهم الجماعية بشأن الطرق التي يمكن بها ترجمة الولايات المحددة المنوطة بالأمين العام، والمنصوص عليها في برنامج عمل إسطنبول وغيره من النتائج المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي. كذلك أجريت مشاورات مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

ثانياً - معلومات أساسية عن مكتب الممثل السامي وولايته وطاقته من الموارد المتاحة

٥ - قامت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٢٧/٥٦، بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو كفالة وجود ترتيب يتسم إلى حد كبير بالوضوح والكفاءة والفعالية لمتابعة ورصد تنفيذ برامج العمل المتعلقة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وكانت المهام الرئيسية للمكتب، التي أقرتها الجمعية العامة في أعقاب صدور التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/645، الفقرة ١٧)، على النحو التالي:

- (أ) مساعدة الأمين العام في كفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بغية تيسير التنفيذ والتماسك المنسقين في عملية متابعة ورصد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً على الصعد القطري والإقليمي والعالمي؛
- (ب) توفير دعم منسق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن الجمعية العامة في مجال تقييم ما أحرز من تقدم وإجراء استعراض دوري لتنفيذ برنامج العمل؛
- (ج) دعم المتابعة المنسقة، إذا اقتضى الأمر، لتنفيذ الإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية والجهات المانحة وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (د) القيام بأعمال الدعوة الملائمة لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالشراكة مع المؤسسات المعنية في الأمم المتحدة ومع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والدوائر الأكاديمية والمؤسسات؛
- (هـ) المساعدة في تعبئة الدعم والموارد الدولية لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً وغيره من البرامج والمبادرات لصالح البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (و) توفير ما يناسب من دعم للمشاورات الجماعية التي تقوم بها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦ - ومكتب الممثل السامي مؤلف من أربع وحدات، تتعامل ثلاث منها مع أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي تتبع مباشرة رئيس دائرة وضع وتنسيق السياسات والرصد والإبلاغ، وهو مسؤول بدوره أمام

مدير المكتب. أما الوحدة الرابعة المسماة بوحدة الدعوة والتوعية فهي مسؤولة عن أنشطة الاتصال والدعوة لمجموعات البلدان الثلاث وتتبع مباشرة مدير المكتب، وهو مسؤول بدوره أمام الممثل السامي. وترد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (sect. 10)) تفاصيل الأعمال المقرر حاليا أن يضطلع بها المكتب. ويشتمل برنامج العمل على ثلاثة برامج فرعية، هي:

(أ) البرنامج الفرعي ١: أقل البلدان نمواً - ويتمثل الهدف الرئيسي من البرنامج الفرعي في تمكين أقل البلدان نمواً من التغلب على أوجه ضعفها وبناء قدرتها على التكيف من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ وتعبئة الدعم الدولي لصالح تحقيق نموها الاقتصادي المطرد وتنميتها المستدامة؛

(ب) البرنامج الفرعي ٢: البلدان النامية غير الساحلية - ويتمثل الهدف الرئيسي ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

(ج) البرنامج الفرعي ٣: الدول الجزرية الصغيرة النامية - ويتمثل الهدف الرئيسي التشجيع على إنجاز استراتيجية موريشيوس لمواصلة التنفيذ.

٧ - وقد اعتمدت الميزانية العادية المبدئية لمكتب الممثل السامي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وبها ١٣ وظيفة مؤقتة، تم تثبيتها لاحقاً لفترة السنتين التالية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ضمن ملاك موظفي المكتب وظيفة واحدة جديدة من الرتبة مد-١ (انظر قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٧٠ و (A/58/6 (sect. 10)). وفي عام ٢٠٠٨، وفي إطار الجهود المبذولة لزيادة تحسين فعالية وكفاءة تنفيذ الولايات المتعلقة بأنشطة المنظمة المتصلة بالتنمية وكفاءة القدرات المناظرة لدى الأمانة العامة، تمت زيادة القدرة التشغيلية للمكتب بمقدار ثلاث وظائف فنية إضافية (انظر قرار الجمعية ٦٣/٢٦٠).

٨ - وخلال السنوات العديدة الماضية، تم تعزيز القدرة التشغيلية لمكتب الممثل السامي "حسب الاقتضاء" من خلال اعتمادات غير متكررة، وذلك لكفالة الوفاء في الوقت المناسب بالمسؤوليات المنوطة بالمكتب، بما يتماشى مع ولاياته الموسعة. وتم مؤخراً تعزيز المكتب بخبرات رفيعة المستوى كي تتولى قيادة أعماله الفنية والتحليلية المتعلقة بأقل البلدان نمواً، من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، والتوعية على الصعيد الدولي بالتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً ووضعها على رأس جدول أعمال التعاون. الإنمائي العالمي. وشملت المهام في هذا الصدد إعداد التقارير والمنشورات غير المتكررة بشأن المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل إسطنبول، الأمر الذي استلزم حشد القوة التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة ككل بحيث يمكن تسخير الميزة النسبية لكل جزء من أجزاء المنظومة

لدعم عملية المتابعة بطريقة منسقة ومتناسكة. ويشمل الأمر أيضا تنسيق الجهود لإعداد التقرير السنوي للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

٩ - وتبلغ قيمة الميزانية البرنامجية المقترحة للباب ١٠، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية الدول الجزرية الصغيرة النامية، لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6 (Sect.10)) ٧,٣ ملايين دولار، ويضم ملاك الموظفين المنصوص عليه فيها ١٨ وظيفة، منها وظيفة برتبة وكيل أمين عام. وتشمل النواتج مايلي: تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات الحكومية الدولية وإعداد الوثائق التداولية و المنشورات المتكررة وغير المتكررة والكتيبات وصحائف الوقائع واللوحات البيانية الجدارية والمجموعات الإعلامية وتنظيم المناسبات الخاصة وتعهد الموقع الشبكي. وتجدر الإشارة إلى أن موارد الميزانية البرنامجية المعتمدة لمكتب الممثل السامي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تمثل ٠,١٤ في المائة تقريبا من مجموع اعتمادات الميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٦). وحسب ما ورد في الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب (A/66/6 (sect. 10))، يتوقع المكتب أن يتلقى مساهمات إضافية خارجة عن الميزانية، قدرها ١,٥ مليون دولار، لتعزيز موارده من الميزانية العادية.

١٠ - وعلى مر السنوات، اتسع نطاق ولاية مكتب الممثل السامي من خلال مختلف القرارات الحكومية الدولية، من أجل كفالة الفعالية وحسن التوقيت في تنفيذ برامج عمل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. كذلك ازدادت بشدة الطلبات الموجهة إلى المكتب لتقديم الدعم لمجموعات البلدان الضعيفة تلك.

١١ - وفي القرار ٦٥/٢٠٠٤، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام تقديم تقرير مرحلي سنوي عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ ("برنامج عمل بروكسل") بطريقة تتوخى قدرا أكبر من التحليل وتركز على النتائج، من خلال زيادة التشديد على النتائج الملموسة وبيان التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، مع إمكان أن تستخدم في هذا التقرير مصفوفة للإنجازات.

١٢ - وبموجب القرارات ٢٢٧/٦٣ و ٢١٣/٦٤ و ١٧١/٦٥، قررت الجمعية العامة أن يكون مكتب الممثل السامي مركز التنسيق للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا كي يكفل التحضير للمؤتمر بفعالية وكفاءة وفي الوقت المناسب ويقوم بحشد وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذا النشاط.

١٣ - وفي القرار ٢١٣/٦٦، قررت الجمعية العامة أمورا من بينها دعوة مكتب الممثل السامي إلى أن يقدم الدعم بمهمة إلى أقل البلدان نموا في إدماج برنامج عمل إسطنبول في

سياساتها وأطرها الإنمائية الوطنية وتنفيذه. وأكدت أيضا أن المكتب ينبغي له أن يواصل الأنشطة التي يقوم بها من أجل التوعية والدعوة لصالح أقل البلدان نمواً بالمشاركة مع الطرف المعني في منظومة الأمم المتحدة ومع البرلمانات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمؤسسات، وأن يقدم الدعم الملأئم للمشاورات الجماعية لأقل البلدان نمواً.

١٤ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، طلب في برنامج عمل ألماتي إلى مكتب الممثل السامي أن يقوم بأمور منها تعزيز تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات العاملة داخل منظومة الأمم المتحدة، وخصوصاً المؤسسات التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧.باء. وأشار في برنامج العمل أيضاً إلى أن المكتب سيواصل العمل في مجال الدعوة من أجل تعبئة الوعي الدولي وتركيز الاهتمام على تنفيذه لبرنامج العمل.

١٥ - وفي القرار ٢٠٨/٦٠، طلبت الجمعية العامة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تواصل جهودها الرامية إلى وضع مؤشرات فعالة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

١٦ - وفي القرار ٢١٤/٦٦، قررت الجمعية العامة أن تعقد في عام ٢٠١٤ مؤتمراً استعراضياً شاملاً من المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وعين مكتب الممثل السامي جهة تنسيق لعملية الاستعراض التحضيرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، طلب إلى الأمين العام في الفقرة ١٠٢ من استراتيجية موريشيوس لمواصلة التنفيذ أن يكفل استمرار مكتب الممثل السامي، وفقاً لولايته، في حشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس).

١٨ - وفي القرار ٢٦٢/٥٧، دعت الجمعية العامة جهات من بينها منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فضلاً عن مكتب الممثل السامي، إلى وضع طرائق على الصعيد الدولي لتسهيل عقد اجتماع دولي في عام ٢٠٠٤ واجتماعات تحضيرية إقليمية وأقاليمية ذات صلة، في الوقت المناسب. وفي القرار ٢١٣/٥٨، أهابت الجمعية بالمكتب أن يفي بولايته، وأن يدعو بقوة، في ظل شراكة مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة ومع المجموعات الرئيسية ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية

والمؤسسات، لتعبئة الدعم والموارد الدولية من أجل إنجاح الاجتماع الدولي، ولتابعة نتائج استعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس.

١٩ - وفي القرار ٢١٣/٦٣، قررت الجمعية العامة أنه ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وحدتها المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب الممثل السامي وللوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، القيام بتنظيم عملية الاستعراض الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتيسيرها وتقديم الدعم اللازم لها؛ وأكدت أنه ينبغي لهذا الاستعراض أن يتيح فرصة لإجراء تقييم للتقدم المحرز والدروس المستفادة والعقبات التي ووجهت في تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ وأن يتفق على ما يتعين القيام به لمواصلة معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا - استعراض برنامج عمل مكتب الممثل السامي

٢٠ - أدى إنشاء مكتب الممثل السامي إلى تسليط الضوء بقوة، على الصعيد السياسي، على القضايا التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أسهم المكتب أيضاً في التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد العالمي بشأن الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة بالبلدان المتنامية لكل من تلك المجموعات.

٢١ - وساهمت الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي بهدف تنسيق المسائل المتصلة بهذه البلدان على صعيد المنظومة في حشد جميع الكيانات المعنية من أجل دعم برامج العمل الثلاثة التي تدخل في إطار ولاية المكتب، واشترك المكتب مع عدة مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وكيانات أخرى في تنفيذ أنشطة للدعوة وبناء القدرات وحشد الموارد، ولا تزال تلك الأنشطة مستمرة. وفضلاً عن ذلك، تم في إطار عالمي واحد تجميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجالي النقل العابر وتيسير التجارة، وهي الأنشطة التي كان يجري الاضطلاع بها من قبل في إطار مبادرات إقليمية ودون إقليمية منفصلة.

٢٢ - وبذل مكتب الممثل السامي جهداً كبيراً لتحسين تنسيق واتساق الدعم التي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، ولا سيما من خلال إنشاء آليات للفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات، والتفاعل مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وفريق الإدارة العليا، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

الرصد والإبلاغ

٢٣ - من المهام الأساسية لمكتب الممثل السامي رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وتقديم التقارير عن ذلك التقدم. ويتولى المكتب إعداد تقارير تحليلية قائمة على النتائج بشأن أقل البلدان نمواً، من أجل تقديمها سنوياً إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما يقدم تقارير سنوية عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي لتقديمها إلى الجمعية العامة.

٢٤ - وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/٢٠٠٥، وبغية متابعة تنفيذ برنامج عمل بروكسل ورصده على نحو فعال، قام مكتب الممثل السامي بتنسيق عملية وضع عدد من المؤشرات المتعلقة بتنفيذ البرنامج. وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، قام المكتب، بدعم وتعاون من جانب منظمات دولية أخرى، بوضع مجموعة جديدة من المؤشرات لقياس معدل التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الأعم والأهداف والغايات الـ ٤٧ المحددة في إطار مجالات الأولوية الثمانية المنصوص عليها في برنامج عمل إسطنبول. وقد تم تحديد ما مجموعه ١٢١ مؤشراً كمياً مستقلاً^(١).

٢٥ - وفي أثناء استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل، في عام ٢٠٠٦، وبرنامج عمل ألماتي، في عام ٢٠٠٨، شرع مكتب الممثل السامي في وضع آليتين من آليات الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات بغرض رصد التقدم المحرز في كل من برنامجي العمل على صعيد المنظومة برمتها. ويعمل الفريقان الاستشاريان المشتركان بين الوكالات والمعنيان بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية تحت قيادة الممثل السامي الذي يرأس الدورات التي يعقدها كل فريق ويقوم بتنسيق شؤونها. ويعمل الفريقان خارج إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين، ويجتمعان سنوياً لاستعراض المسائل التنظيمية الجارية المتصلة بتنفيذ برنامج عمل كل منهما، ويتان بصورة جماعية فيما قد يلزم المجتمع الدولي اتخاذه من خطوات عملية إضافية في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بأعمال التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، كانت تلك الاجتماعات تعقد بصفة نصف سنوية وحسب الاقتضاء.

٢٦ - وعُقدت الدورة السادسة للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وحضرها ثلاثون من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية والمكاتب المعنية في الأمانة العامة. وفي تلك الدورة، صدق الفريق على خارطة طريق لتنفيذ أنشطة محددة في إطار برنامج عمل إسطنبول، وحدد

(١) انظر www.unohrrills.org/en/ldc/962/.

المواعيد المستهدفة لتلك الأنشطة والكيانات المسؤولة عن تنفيذها^(٢)، وقرر رصد برنامج العمل بصفة نصف سنوية اعتباراً من عام ٢٠١٢.

٢٧ - وعُقدت الدورة السابعة للفريق المشترك بين الوكالات المعنية بالبلدان النامية غير الساحلية في مقر الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٢. وفي إطار تلك الدورة، تم استعراض نطاق وبارامترات العملية التحضيرية للمؤتمر الشامل ضمن سلسلة المؤتمرات التي تعقد كل عشر سنوات لاستعراض برنامج عمل ألماتي، والاتفاق على تلك العملية. ويؤدي مكتب الممثل السامي أيضاً دوراً فاعلاً في أنشطة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية، ويساهم في تلك الأنشطة، ويجتمع ذلك الفريق بانتظام تحت رعاية وكيل الأمين العام بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

دعم العمليات الحكومية الدولية

٢٨ - يشكل تقديم الدعم للعمليات الحكومية الدولية المسؤولة الرئيسية لمكتب الممثل السامي. فهو يقدم الدعم الفني للمفاوضات الحكومية الدولية التي تعقد في إطار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل التي تقع في نطاق اختصاصه. وكثيراً ما يقدم المكتب الدعم الموضوعي والتحليلي والفني لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية فيما يتعلق بالشواغل ذات الأولوية لديها، بما في ذلك القضايا الجديدة والناشئة. ويساعد المكتب تلك البلدان في تنظيم الاجتماعات الوزارية السنوية لمعاونتها في العمل على تنسيق المواقف في أثناء دورات الجمعية. ويدعم المكتب الاستعراضات السنوية واستعراضات منتصف المدة والمؤتمرات الدورية التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، من خلال تقديم الدعم الفني الذي يشمل إعداد ورقات المفاهيم والوثائق الأساسية والتقارير. كذلك يوفر المكتب أحياناً ورقات بحثية وتحليلية عن التحديات والقضايا الجديدة والناشئة ذات الأهمية الخاصة لتلك البلدان.

٢٩ - ونظم مكتب الممثل السامي ١٩ نشاطاً سبقت مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وكانت ثمرة ذلك الجهد والحملة الترويجية القوية التي تم الاضطلاع بها أن حظي المؤتمر برقعة كبيرة من الاهتمام.

٣٠ - وقد أحدثت الوثيقة الختامية الشاملة الصادرة عن المؤتمر، وهي برنامج عمل إسطنبول، نقلة نوعية في الاستراتيجية الإنمائية لأقل البلدان نمواً على مدى العقد القادم، حيث وضعت هدفاً طموحاً شاملاً يتمثل في تمكين نصف عدد تلك البلدان من الوفاء بمعايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠.

(٢) انظر www.unohrrlls.org/en/ldc/967/.

٣١ - وقام مكتب الممثل السامي، وفقا لولايته الموسعة، بتعزيز نطاق اتصاله بجميع الشركاء الإنمائيين في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وإشراك الهيئات الحكومية الدولية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، والبرلمانات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات، والأوساط الأكاديمية، على نحو فعال في تلك العملية.

٣٢ - وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، قام مكتب الممثل السامي بدور جهة التنسيق في عملية تنظيم المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، الذي عُقد في ألماتي في عام ٢٠٠٣. وعُيّن الممثل السامي أميناً عاماً للمؤتمر، وهو المؤتمر الأول من نوعه الذي وُقِر للمجتمع الدولي فرصة فريدة لحشد التضامن الدولي والشراكات من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في المشاركة على نحو فعال في النظام التجاري الدولي، بسبل من بينها إرساء نظم النقل.

٣٣ - وفي سبيل تعزيز القدرات التحليلية والتفاوضية للبلدان النامية غير الساحلية، قام مكتب الممثل السامي، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، بإعداد اتفاق متعدد الأطراف بشأن إنشاء مجمّع للفكر، تم إقراره في الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وباب التوقيع على الاتفاق مفتوح أمام البلدان النامية غير الساحلية، في الأمم المتحدة.

٣٤ - وتتمثل أهم النتائج التي تحققت في ما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية في زيادة نطاق الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لتلك المجموعة من البلدان ومشاركة شركاء التنمية بقوة أكبر في تنمية الهياكل الأساسية للنقل وتيسير التجارة، فضلاً عن المعونة وتخفيف وطأة الدين وإتاحة الوصول إلى الأسواق. وما برحت المؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات الإنمائية والمنظمات الإقليمية تولي قدراً أكبر من الاهتمام والموارد لإنشاء نظم نقل عابر تتسم بالكفاءة. كذلك أحرز تقدم في ما يتعلق بخفض الوقت الذي تستغرقه عمليات التصدير والاستيراد؛ وتبسيط وتنسيق إجراءات الجمارك؛ والنهوض بمستوى تطور الهياكل الأساسية، وكذلك التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وعلى الرغم من إحراز قدر من التقدم، فإن التحديات لا تزال هائلة في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية وبتطوير الهياكل الأساسية وتيسير السلسل للتجارة، على النحو الوارد تفصيله في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي (A/67/210).

٣٥ - وفي إطار الدعم المقدم للعمليات الحكومية الدولية في ما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، قام مكتب الممثل السامي بأداء دور محوري في العمليات التي أفضت إلى عقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك في أثناء انعقاد الاجتماع في بورت لويس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وشمل ذلك الدور تعيين الممثل السامي آنذاك أميناً عاماً للاجتماع.

٣٦ - وقد شرع مكتب الممثل السامي في توثيق التعاون بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ والبعثات الدائمة لتلك البلدان لدى الأمم المتحدة، عن طريق تيسير المشاورات بسبل منها على سبيل المثال التداول بالفيديو وغير ذلك من سبل الاتصال السلبي واللاسلكي.

٣٧ - وعلى مدى الأعوام العديدة الماضية طرأت زيادة كبيرة على حجم ودرجة تعقيد الدعم الذي يقدمه مكتب الممثل السامي للمشاورات الجماعية التي تجريها في المقر البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وتعدّ حالياً كل مجموعة من تلك البلدان اجتماعاً أو اجتماعين بصفة شهرية.

الدعوة والتوعية

٣٨ - منذ عام ٢٠٠١ يضطلع مكتب الممثل السامي بحملة عالمية للتوعية يسلط من خلالها الضوء على التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتستخدم استراتيجية الحملة الشاملة، من خلال وحدة الدعوة والتوعية التابعة للمكتب، مختلف أدوات الاتصال لنشر المعلومات في أوساط الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وضماناً لتوزيع المعلومات في الوقت المناسب على المجموعات الثلاث من البلدان الضعيفة، تم منذ إنشاء المكتب تشغيل موقع شبكي شامل يعنى بهذا الموضوع (www.un.org/ohrlls).

٣٩ - وفي سبيل زيادة تعزيز تنفيذ الولاية المتعلقة بالتوعية، يقوم بانتظام مكتب الممثل السامي بإنتاج وتوزيع مجموعة من المواد الإعلامية المطبوعة المتعلقة بالمجموعات الثلاث من البلدان. وتشمل المواد المطبوعة نشرات صحفية يصدرها الممثل السامي، وكتيبات، وصحائف وقائع تشتمل على أحدث المعلومات الإحصائية المتاحة، وكتيبات للدعوة. ولإعلام الفئات المستهدفة بالأعمال الجارية، يقوم المكتب بإنتاج رسالة إخبارية/مجلة فصلية باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

٤٠ - وتساهم وحدة الدعوة والتوعية بين الحين والآخر بمقالات عامة ومقالات للرأي ومقالات خاصة في الصحف البارزة في مجال التنمية في أمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا، وذلك بالتعاون الوثيق مع إدارة شؤون الإعلام. وفي الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً وكذلك في أثناء المؤتمر، بدأت الوحدة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات، حملة عالمية لتسليط الضوء على المؤتمر والقضايا التي تهم أقل البلدان نمواً. وتضمنت الاستراتيجية الخاصة بالمؤتمر اتصالات واسعة بالاجتماع المدني ومؤسسات الإعلام العالمية.

حشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي من أجل تنفيذ برامج العمل

٤١ - شهدت الساحة اتجاهها إيجابياً في ما يتعلق بحجم الموارد المتاحة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد ازدادت بصورة كبيرة المبالغ الصافية المصروفة للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً على مدى العقد الماضي، من نحو ١٣ بليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٤٤ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وفي مجال التجارة، تتمتع أقل البلدان نمواً بسبل تفضيلية للوصول إلى الأسواق كما تُعامل معاملة خاصة وتفضيلية. وازداد أيضاً الدعم الدولي المقدم للبلدان النامية غير الساحلية، إذ ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية من ١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٥ بليون دولار في عام ٢٠١٠. وازداد أيضاً الاهتمام الموجه لتلك البلدان في مجال تيسير التجارة والمعونة التجارية. وعلى مر السنوات، ازداد أيضاً الاهتمام والدعم العالميان الموجهان للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد دأب مكتب الممثل السامي على الإبلاغ في إطار التقارير السنوية التي يعدها الأمين العام وغير ذلك من الوثائق الدولية عن حالة الدعم العالمي المقدم لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

٤٢ - وإلى جانب حشد الدعم والموارد على الصعيد الدولي، قام مكتب الممثل السامي أيضاً بحشد أموال خارجة عن الميزانية للأنشطة التي يضطلع بها في ما يتصل بمتابعة تنفيذ برامج العمل الخاصة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، ورصد ذلك التنفيذ وتنسيقه. وفي هذا الصدد، تم داخل المكتب إنشاء صندوق استثماري لأقل البلدان نمواً من أجل تيسير التنفيذ الفعال للولايات المنوطة بالمكتب. ويُستخدم الصندوق الاستثماري لتنظيم حملات وأنشطة للدعوة في هذا الصدد، دعماً لبرنامج عمل اسطنبول على الصعيد العالمي، وإشراك سائر الجهات الفاعلة، من قبيل القطاع الخاص والجمع المدني والبرلمانات والمؤسسات، في هذه العملية على نحو فعال. كذلك يستخدم الصندوق الاستثماري لتيسير مشاركة جهات التنسيق الوطنية من أقل البلدان نمواً في اجتماعات الاستعراض السنوية

المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ينظمها المكتب. وقد أنشئ صندوق استثماري آخر أيضا لدعم تنفيذ برنامج عمل ألماتي. وقدّم مكتب الممثل السامي الدعم لمشاركة ممثلين من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية في استعراضات منتصف المدة التي تُجرى لكل برنامج عمل، وكذلك مشاركة ممثلين من أقل البلدان نمواً في دورات المجلس الموضوعية. وتحقيقاً لتلك الأغراض، قام المكتب بحشد ١٢,٤ مليون دولار في أثناء الفترة ٢٠١١-٢٠٠٢ لأقل البلدان نمواً، ونحو ١,٥ مليون دولار في أثناء الفترة ٢٠١١-٢٠٠٤ للبلدان النامية غير الساحلية.

التقييم الحكومي الدولي للأداء البرنامجي لمكتب الممثل السامي

٤٣ - يتجلى من تقارير أداء برامج المنظمة لفترات السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، و ٢٠٠٦-٢٠٠٧، و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و ٢٠١٠-٢٠١١^(٣)، ارتفاع معدل تنفيذ البرامج فيما يتصل بإنجاز النواتج وتحقيق النتائج من جانب كل مكتب. ويقدم في الجدول الوارد أدناه بيان بتنفيذ البرامج من جانب كل مكتب للفترات الأربع المذكورة.

٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٦	٢٠٠٥-٢٠٠٤	
١٧٤	١١٥	١٣٥	١٣٧	عدد النواتج المنجزة
				معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية) فيما يتعلق بالنواتج الصادر بها تكليف بموجب قرار تشريعي
١٠٠	٨٩	٨٣	٨٠	معدل التنفيذ (بالنسبة المئوية) لمجموع النواتج الصادر بها تكليف والمضافة من جانب الأمانة العامة
١٠٠	٩٠	٨٨	٨٨	نسبة جميع النواتج التي تم تنفيذها إلى النواتج المبرمجة أصلاً (بالنسبة المئوية)
١١٠	١١٧	١٥١	١٤٦	

٤٤ - وقد أبرزت التقارير النتائج التي حققها المكتب في ما يتعلق بتنفيذ البرامج، من خلال الإشارة إلى زيادة تسليط الضوء على جميع المجموعات الثلاث للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة وزيادة وعي المجتمع الدولي باحتياجاتها وشواغلها الخاصة وزيادة الاهتمام الذي يوجه لها. وتجلى في تلك التقارير أيضاً تكثيف الجهود المبذولة في مجال الدعوة والنهوض بالتنسيق في ما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية

(٣) A/61/64، و A/63/70، و A/65/70، و A/67/77.

بتوجيه المساعدة الإنمائية إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وبكفالة المتابعة والرصد المتكاملين لتنفيذ برامج العمل على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٤٥ - ولدى استعراض تقارير أداء البرامج لفترات السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الدورات السادسة والأربعين والثامنة والأربعين والخمسين على التوالي، أشارت لجنة البرنامج والتنسيق إلى أن التقارير قد قدمت تغطية شاملة لحالة تنفيذ أنشطة من بينها الأنشطة المقررة في إطار البرنامج ٨، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وأوصت اللجنة في تقاريرها عن تلك الدورات (A/61/16، و A/63/16، و A/65/16)، بأن توافق الجمعية العامة على الجزء السردى من البرنامج ٨، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين. وفي القرارات ٢٣٥/٦١ و ٢٤٧/٦٣ و ٢٤٤/٦٥، أيدت الجمعية الاستنتاجات والتوصيات التي أصدرتها اللجنة في ذلك الصدد.

٤٦ - وتلبية لما جاء في قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١، قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تقييم لمكتب الممثل السامي. وفي تقرير التقييم (E/C.51/2009/2)، الذي قُدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن مكتب الممثل السامي قد أسهم في زيادة الوعي بالاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مما أدى إلى تسليط مزيد من الضوء على برنامج العمل الخاص بكل منها. وفي الوقت نفسه، أشار التقييم إلى أمور من بينها ضرورة النهوض بتنسيق تنفيذ البرامج في ما بين مكاتب الأمانات المسؤولة عن برامج العمل. ووافقت لجنة البرنامج والتنسيق على ما خلص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من ضرورة النهوض بالتنسيق والتعاقد تفاديا للازدواجية بين المكاتب المعنية. وبموجب القرار ٢٢٩/٦٤، أيدت الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن اللجنة.

رابعاً - استعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى أقل البلدان نموا

٤٧ - يبذل مكتب الممثل السامي منذ إنشائه جهودا متضافرة لحشد الدعم من منظومة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا. وتمخضت حملة قوية ومركزة وجيدة التصميم تم شنّها في هذا الصدد عن اعتماد مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تعنى بهذه البلدان بالذات لعدد من البرامج المحددة.

٤٨ - وفي الفقرة ١٥٣ من برنامج عمل اسطنبول، دُعيت مجالس إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، إلى المساهمة في تنفيذ برنامج العمل ودجمه في برامج عملها، حسب الاقتضاء ووفقا لولاية كل منها، استنادا إلى الأحكام المشاهدة الواردة في برنامج عمل بروكسل. ودُعيت تلك المنظمات إلى المشاركة الكاملة في عمليات استعراض برنامج عمل إسطنبول على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

٤٩ - وقد بين الاستقصاء الذي أجراه مكتب الممثل السامي بشأن الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٤ أعلاه) ارتفاع مستوى المشاركة في تنفيذ برنامج العمل وقيام بعض المنظمات بإنشاء برامج محددة تستهدف أقل البلدان نموا، والمشاركة في برامج مشتركة مع مكاتب أخرى بالأمانة العامة ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء. ولدى معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة صناديق وبرامج محددة مخصصة لأقل البلدان نموا. وقد ازدادت الموارد المخصصة في الميزانية البرنامجية المعتمدة في إطار الباب ١٠، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من ٣,١ ملايين دولار للسنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (انظر Sect.10 (A/58/6)) إلى ٧,٣ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٦، الجزء ألف).

٥٠ - وقد عهد إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بالعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نموا. وهو يقدم الدعم من خلال توفير المنح والقروض الإنتاجية، وكفالة وصول الخدمات المالية إلى الفقراء وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة. وفي عام ٢٠١١، بدأ الصندوق ٥٥ برنامجا قطريا مشتركا في أقل البلدان نموا، منها ٢٦ برنامجا في بلدان نامية غير ساحلية، و ٦ برامج في دول جزرية صغيرة نامية. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى الصندوق تشغيل ثمانية برامج إقليمية وبرنامجين عالميين، جميعها موجه لفائدة تلك البلدان.

٥١ - وتجري لجنة السياسات الإنمائية استعراض كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، تصدر على أساسه توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحديد البلدان التي ينبغي أن تدرج أسماؤها في القائمة والبلدان المؤهلة للرفع منها. وهي ترصد أيضا التقدم الذي تحرزه في ميدان التنمية البلدان التي بصدد أن ترفع أسماؤها من القائمة والبلدان التي رفعت منها بالفعل، وتدرج استنتاجاتها في التقارير السنوية التي تقدمها إلى المجلس. وقد أنشأت أمانة اللجنة بوابة

معلومات إلكترونية^(٤)، بهدف تسهيل الحصول على المعلومات المتصلة بتدابير الدعم الدولي القائمة التي تستهدف أقل البلدان نمواً.

٥٢ - ولدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية شعبه تعنى تحديداً بالتحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في ميدان التنمية، وذلك في سياق ثلاث ركائز، هي: (أ) إجراء المداولات على الصعيد الحكومي الدولي وبناء توافق في الآراء على ذلك الصعيد من خلال مجلس التجارة والتنمية؛ (ب) إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية والناشئة؛ (ج) تقديم المساعدة الفنية لتلبية للاحتياجات التي تعرب عنها الدول الأعضاء، ومن بينها أقل البلدان نمواً.

٥٣ - أما شعبه التنمية الاقتصادية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فهي مكلفة خصيصاً بتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، مع التركيز بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً، تمشياً مع برنامج عمل إسطنبول. وفي عام ٢٠٠٩، أنشئ داخل الشعبة قسم الأهداف الإنمائية للألفية/أقل البلدان نمواً لمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١١، استحدثت القسم أداة إلكترونية للرصد من أجل تتبع التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نمواً فيما يتعلق ببرامج العمل ذات الصلة.

٥٤ - ويكرس قسم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة التابع لشعبة سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لدعم النهوض بقدرات أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويوفر القسم أيضاً أحدث التحليلات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة، ويضطلع بأعمال الدعوة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتمدت اللجنة خارطة طريق إقليمية تتعلق بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

٥٥ - وتولي مؤسسات كثيرة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة اهتماماً خاصاً للاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، من خلال برامج التعاون الفني المعدة حسب الاحتياجات، أو من خلال تخصيص حصة من ميزانيتها لتلك البلدان. فعلى سبيل المثال، يشترط في النسخة المنقحة من الهدف المتعلق بتخصيص الموارد من الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ تخصيص ما يتراوح بين ٦٠ و ٦٢ في المائة من الميزانية لأقل البلدان. وتوجه نسبة ٧٠ في المائة من الميزانية التشغيلية لبرنامج الأغذية العالمي، التي بلغت نحو ٢,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٠، إلى أقل البلدان. وخصص صندوق الأمم المتحدة للسكان ٤٩,٣ في المائة من موارده لتلك البلدان في عام ٢٠١١. وبلغ مجموع

(٤) <http://webapps01.un.org/ldcportal/web/guest/home>

المساعدة البرنامجية التي قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١ ما مجموعه نحو ٢,٩ بليون دولار. ووفقاً لقرار اتخذه المجلس التنفيذي لليونيسيف في عام ٢٠٠٨، يوجه ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من موارد اليونيسيف الأساسية لأقل البلدان نمواً. وثمة مثال جيد آخر في هذا الصدد، أشير إليه في الكتيب المتعلق بفئة أقل البلدان نمواً: إدراج البلدان في تلك الفئة ورفع أسماءها منها والتدابير الخاصة لدعمها، هو مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي الذي يخص "بناء القدرات المتعلقة باستراتيجيات رفع أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا من قائمة تلك البلدان، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١".

٥٦ - ويمثل الإطار المتكامل للمساعدة الفنية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك ما يخص بناء القدرات البشرية والمؤسسية، لدعم أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة، مبادرة هامة تدعم أقل البلدان نمواً. ويضم البرنامج المتعدد المانحين، الذي يقدم الدعم لتلك البلدان من أجل التحول إلى جهات فعالة أكثر نشاطاً في نظام التجارة العالمي، ست وكالات متعددة الأطراف، هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية. وفي عام ٢٠٠٧، استعيض عن الإطار المتكامل بالإطار المتكامل المعزز للمساعدة الفنية المقدمة لأقل البلدان نمواً فيما يتصل بالتجارة.

٥٧ - وقام صندوق أقل البلدان نمواً، الذي يديره مرفق البيئة العالمية، بتقديم الدعم لإعداد برامج العمل الوطنية للتكيف وتنفيذها. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان الصندوق قد وافق على تقديم نحو ٢١٧ مليون دولار لمشاريع ذات صلة، وحشد تمويل مشترك تزيد قيمته على ٩١٩ مليون دولار. وقد مكن الصندوق ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً من الحصول على الموارد اللازمة لإعداد برامج التكيف الخاصة بها.

٥٨ - ولدى منظمة التجارة العالمية هيكل تنظيمي محدد للتعامل مع أقل البلدان نمواً. وتتناول لجنّتها الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً مجالات من بينها القضايا المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، والمساعدة الفنية المتصلة بالتجارة، ومبادرات بناء القدرات، وإدماج العناصر المتصلة بالتجارة من برنامج عمل إسطنبول في أعمالها، ومشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وانضمام أقل البلدان نمواً إلى المنظمة؛ ومتابعة القرارات/الإعلانات الوزارية الصادرة عن المنظمة.

٥٩ - وعلى الرغم من أن البنك الدولي لا يستخدم عبارة فئة أقل البلدان نمواً التي تستخدمها الأمم المتحدة، فإن جميع تلك البلدان تقريباً تستحق المساعدة من المؤسسة الإنمائية الدولية. وفي أثناء اجتماع المؤسسة الخامس عشر لتجديد الموارد، الذي يغطي الفترة من عام

٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١١، قدمت المؤسسة نحو ٢٠ بليون دولار لأقل البلدان نمواً، وهو ما يمثل نحو نصف مجموع التزامات المؤسسة.

٦٠ - ولدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية برنامج تنظيمي خاص يعنى بمساعدة حكومات أقل البلدان نمواً في تنفيذ سياسات من شأنها أن تتيح لها استخدام نظام الملكية الفكرية بما يحقق مصالحها المثلى، كما أن المنظمة مكلفة بتقديم تلك المساعدة.

٦١ - وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة، أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١١ (انظر CEB/2011/1، المرفق) بياناً بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعنى بأقل البلدان نمواً. وأشار المجلس في هذا البيان، إلى التزام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بدعم بناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. وأصدرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في دورتها الثانية والعشرين، التي عقدت في نيويورك يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بياناً أشارت فيه إلى التزام منظماتها الأعضاء بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول على نحو متسق ومتعاقد (انظر CEB/2011/6، المرفق)، وأعربت أيضاً عن التزام منظماتها الأعضاء بإدماج برنامج العمل في برامج عمل منظومة الأمم المتحدة والمشاركة بصورة وافية في استعراضه على الصعد الوطني ودون الوطني والإقليمي والعالمي.

٦٢ - وسلط الاستقصاء الذي أجراه مكتب الممثل السامي الضوء على الممارسات التي تأخذ بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والالتزامات الصادرة عنها فيما يتعلق بوضع وتنفيذ برامج مشتركة لدعم التنمية. واجتمعت المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع و هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لمناقشة كيفية المساهمة بصورة جماعية في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول والاتفاق على ذلك. وحددت أربع مهام مواضيعية في ذلك الصدد^(٥)، وأكدت التزامها الكامل بتنفيذ برنامج العمل واتفقت على إدراج ذلك بشكل واف في خططها الاستراتيجية الجديدة وبرامج عملها السنوية.

٦٣ - وعلى نفس الغرار، اتخذت بالفعل عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة قرارات تقضي بتعميم برنامج عمل إسطنبول وإدماج أحكامه في برامج عملها، من بينها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية،

(٥) تتمثل المهام المواضيعية الأربع فيما يلي: (أ) بناء القدرات الوطنية من أجل تقديم الخدمات الأساسية بصورة فعالة؛ (ب) إدماج برنامج عمل إسطنبول في الخطط والبرامج الوطنية؛ (ج) المساعدة في تنمية الشباب؛ (د) تعزيز القدرة على التكيف مع أمور من بينها تغير المناخ.

ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وفي عدة وكالات أخرى، ستكون هذه المسألة مدرجة على جدول أعمال الاجتماع القادم لهيئات إدارتها.

٦٤ - وقد ساهم الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب عوامل أخرى، في النهوض تدريجيا بالتنمية في أقل البلدان نموا. فبالنسبة لتلك البلدان في مجموعها، شهد العقد الماضي تسارعا شديدا للغاية في معدل النمو، وتضاعف تقريبا الحجم الإجمالي لصادراتها، وتحقق تقدم سريع في توفير التعليم الابتدائي للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين في معدل الالتحاق بالمدارس. كذلك أحرزت أقل البلدان نموا تقدما في حشد الموارد المحلية لكفالة استدامة التمويل المتاح للأولويات الإنمائية الوطنية. وأتسع نطاق التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب بما تجاوز التوقعات المتوخاة في برنامج عمل بروكسل. غير أنه لا يزال هناك الكثير من التحديات. ولا يزال الطريق أمام أقل البلدان نموا طويلا قبل أن تتمكن تماما من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق التحول الهيكلي، والخروج من فئة أقل البلدان نموا.

التحديات الواجب التصدي لها

٦٥ - تستخدم الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات، على صعيد المنظومة، باعتبارها آليات غير رسمية للمناقشات والإجراءات التعاونية المتعلقة بتنفيذ برامج العمل المعنية. ونظرا لعدم إضفاء الصفة المؤسسية على تلك الأفرقة وافتقارها إلى آليات منظمة للمساءلة والإبلاغ، تصعب الاستفادة بشكل كامل من إمكاناتها في تعبئة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برامج العمل. وعلى الصعيد الإقليمي، لا يزال هناك متسع للمشاركة الكاملة من جانب جميع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في ذلك الصدد، وإن كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد وضعتا خططاً خاصة بهما لدعم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. أما على الصعيد الوطني، فعلى الرغم من الجهود التي تبذل لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر تماسكا وفعالية وكفاءة من خلال الأخذ بمبادرات "توحيد الأداء" الرائدة، فإن العملية لا تزال محدودة، إذ أنه لم يتطوع سوى ثمانية بلدان لتكون رائدة في هذا الصدد. وكان ثلاثة من تلك البلدان من أقل البلدان نموا وبلد واحد من

البلدان التي رفع اسمها للتو من القائمة. وهناك أيضا ٢١ بلدا بدأ في تنفيذ المبادرة "من تلقاء نفسه" واتبع في ذلك نهج "توحيد الأداء"، وكان ٨ من تلك البلدان من أقل البلدان نموا.

٦٦ - وسلط الاستقصاء الذي أجراه مكتب الممثل السامي الضوء على أن العديد من المنظمات ليس لديها ولايات تشريعية محددة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، وإلى أنها لا تعامل مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة معاملة خاصة أو تنفيذ برامج مصممة خصيصا لها. وعلى الجانب التنظيمي، لم يعيّن كل تلك المنظمات جهة تنسيق محددة أو وحدة تنظيمية محددة داخل الهياكل التنظيمية لكل منها من أجل رصد متابعة تنفيذ برامج العمل على صعيد الوكالات. وثمة ضرورة ملحة أيضا لتبسيط وتوحيد عمليات الإبلاغ عن تسليم المساعدات الإنمائية من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من أجل ضمان توافر المعلومات بطريقة قابلة للمقارنة.

خامسا - توسيع ولايات مكتب الممثل السامي وضرورة تعزيز قدراته وفعاليته

٦٧ - تناول برنامج عمل إسطنبول مسألة الشراكات الخاصة بأقل البلدان نموا، بما يشمل البلدان المانحة والبلدان النامية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والبرلمانات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظومة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى تكليف الممثل السامي بالمسؤولية الرئيسية عن مساعدة الأمين العام في متابعة برامج العمل بصورة فعالة، فإن عليه أن يعمل بهمة على تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وبرنامج عمل ألماتي بطريقة منسقة ومتناسكة تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بهدف ضمان تنفيذ البرنامجين على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. كذلك عليه أن يواصل تقديم الدعم المناسب لتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة التنفيذ.

٦٨ - وفي القرار ٦٦/٢١٣، شددت الجمعية العامة على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لقضايا أقل البلدان نموا وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية. وكثيرا ما تعقد مجموعة أقل البلدان نموا اجتماعات بشأن عدد من القضايا الهامة في مجالات التنمية والميادين ذات الصلة، بما في ذلك القضايا الجديدة والناشئة. وقد أكد برنامج عمل إسطنبول من جديد الولاية المتعلقة بتقديم الدعم المناسب للمشاورات الجماعية التي تجريها أقل البلدان نموا. ويمكن لمكتب الممثل السامي أن يأخذ زمام المبادرة في إعداد الوثائق الفنية التي تسلط الضوء على أولويات هذه البلدان والتحديات الماثلة أمامها والفرص المتاحة لها فيما يتعلق بقضايا هامة قيد النظر من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦٩ - وفي سياق الدعم الفني الذي يقدمه مكتب الممثل السامي للمشاورات الجماعية التي تجريها مجموعة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والتنسيق الفني لأنشطة فرق

العمل والأفرقة العاملة المعنية، يتزايد الطلب على المكتب لإعداد وثائق فنية عن مواضيع محددة، الأمر الذي يتطلب مستوى أعلى من البحوث بشأن المسائل قيد النظر. وتستلزم هذه المسؤوليات المحددة الاحتفاظ بقدرات بحثية محدودة داخل المكتب من أجل ضمان توافر الدعم الفني للأفرقة وغيرها من آليات التنسيق في الوقت المناسب.

٧٠ - وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه، تمشيا مع القرار ٢١٣/٦٦، قام مكتب الممثل السامي بتقديم الدعم التنظيمي والفني للفريق العامل المخصص لمواصلة دراسة وتعزيز عملية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وأشار الفريق العامل في تقريره (A/67/92) بأن يؤدي المكتب دوراً أكثر نشاطاً في تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، والدعوة إلى تقديم مزيد من الدعم الشامل للبلدان التي بصدد أن تخرج من فئة أقل البلدان نمواً والبلدان التي خرجت بالفعل. وأقر بأن للمكتب دوراً قيادياً في توجيه انتباه منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى قضية الانتقال السلس.

٧١ - وتوخيا للفعالية في متابعة ورصد تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، من الضروري وضع مؤشرات قابلة للقياس الكمي مقارنة بالأهداف والغايات المتفق عليها في البرنامج، وإنشاء قاعدة بيانات من المؤشرات المعدة لهذه الأغراض وتعهدها.

٧٢ - وعند النظر في أهمية الحصول على التكنولوجيات الجديدة وبناء القدرات وقواعد المعارف المحلية، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٣/٦٦، إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة للاضطلاع، على سبيل الأولوية، بتحليل مشترك للثغرات والقدرات بحلول عام ٢٠١٣ بغية إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار مخصصة لأقل البلدان نمواً، استناداً إلى المبادرات الدولية القائمة. وقام مكتب الممثل السامي، في سياق الجهود التي يبذلها من أجل الوفاء بالولاية المشار إليها أعلاه، بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات للاستفادة من الخبرات الموجودة داخل منظومة الأمم المتحدة، وهو بحاجة إلى تعزيز قدرته على دعم أنشطة فرقة العمل.

٧٣ - وتشمل المسؤوليات الإضافية المعهود بها إلى مكتب الممثل السامي، وفقاً للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٦، ضرورة أن يقوم المكتب بمساعدة أقل البلدان نمواً في تصور ووضع أطر التنمية لديها، بالتعاون مع شركائها في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. ويستلزم ذلك تنظيم المنتديات المناسبة، من قبيل الحلقات الدراسية واجتماعات الخبراء الرامية إلى تسهيل إدماج أحكام برنامج العمل في السياسات الوطنية لأقل البلدان نمواً.

٧٤ - وقد أبرزت أيضا المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء في سياق إعداد هذا التقرير ضرورة تكثيف الجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي لمساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في تحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل الخاص بكل مجموعة، وخصوصا من خلال الوقوف على التحديات التي تواجه هاتين المجموعتين من البلدان واقتراح التدابير العلاجية المناسبة للتصدي لها. وقد أشار بعض المندوبين بأن يبذل المكتب جهودا أقوى من أجل حشد المجتمع الدولي لتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة التنفيذ.

٧٥ - وقد تأكد لمكتب الممثل السامي أن تنفيذ برنامج عمله النابع من برنامج عمل إسطنبول، على النحو المبين في خريطة الطريق ذات الصلة، سوف يتطلب إنجاز ٢٠٥ نواتج نهائية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويمثل هذا زيادة تقارب ١٠ في المائة في حجم النواتج المقرر إنجازها مقارنة بالمستوى الذي تحقق بالفعل في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وهو أعلى بكثير من مستويات فترات السنتين السابقة.

٧٦ - وتتطلب الولايات الجديدة والموسعة، المبينة في الفقرات السابقة، تعزيز مكتب الممثل السامي، ولا سيما في مجالات تيسير وتنفيذ ورصد برنامج عمل إسطنبول وتقديم التقارير عنه. كذلك تؤكد تلك الولايات الدور المعزز للجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة، من قبيل المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتطلب زيادة نطاق برنامج عمل إسطنبول، من حيث المجالات ذات الأولوية وزيادة عدد الأهداف والغايات، الاضطلاع بأنشطة في تلك المجالات الإضافية تستلزم أيضا زيادة في التعاون فيما بين الوكالات وأعمال الدعوة.

٧٧ - وخلال الدورة السادسة والسنتين، أقرت الجمعية العامة مجددا الاعتمادات غير المتكررة التي أدرجت في إطار الباب ١٠، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ من أجل دعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إدراكا منها للاحتياجات المستمرة المتعلقة بتنفيذ أنشطة متابعة المؤتمر وغيرها من الأنشطة الإنمائية. وتكفي الاحتياجات المتكررة التي تم إقرارها حديثا لتغطية المبلغ اللازم لتوفير ثلاث وظائف من الفئة الفنية (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤ ووظيفتان من الرتبة ف-٣) في إطار المساعدة المؤقتة العامة والاحتياجات التشغيلية الأخرى للفترة المتبقية من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويوفر اعتماد الموارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمكتب الممثل السامي المرونة اللازمة للبت في كيفية استخدام الموارد المعتمدة لتلبية الاحتياجات الناشئة فيما يتعلق بالمتابعة الأولية للمؤتمر، وبالتالي الاستفادة منها إلى أقصى درجة. وتغطي الموارد إلى حد كبير الاحتياجات الإضافية لدعم المكتب في تنفيذ ولاياته الجديدة والموسعة في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سوف يعاد النظر في الاحتياجات في سياق كامل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين تلك.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٨ - على الرغم من إحراز قدر من التقدم، فإنه يلزم مواصلة النهوض بتنسيق الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وإضفاء الاتساق عليه. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات بريتون وودز زيادة تكثيف جهود التعاون والتعاقد والتنسيق بينها، بسبل منها زيادة التنسيق والاتساق بين الأطر الاستراتيجية والأدوات والطرائق وترتيبات الشراكة، بما يتفق تماماً مع أولويات الحكومات المستفيدة. وقد أظهرت مبادرة "توحيد الأداء"، بطرق عملية، الكيفية التي يمكن بها تعزيز الملكية والقيادة الوطنية في سياق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تحقق نتائج أفضل للجميع.

٧٩ - وفي سبيل كفالة الاعتراف على نطاق أوسع باحتياجات أقل البلدان نمواً، ينبغي لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية أن تتخذ الخطوات اللازمة في سياق ولاياتها التشريعية لإعطاء أولوية خاصة لأقل البلدان نمواً. وينبغي للمنظمات التي لم تتخذ بعد قرارات تشريعية محددة لدمج برنامج عمل إسطنبول في ولاياتها التشغيلية على نحو كامل أن تفعل ذلك.

٨٠ - وعلى الرغم من أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يقدم دعماً هاماً لأقل البلدان نمواً، فقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً أنه ينبغي تعزيز تدابير الدعم الدولية، بالنظر إلى مستوى التحديات التي تواجهها تلك البلدان. ومن ثم، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تزيد من المساعدات الفنية والتقنية التي تقدمها لأقل البلدان نمواً وأن تقوم بذلك في الوقت المناسب، وعلى نحو طويل الأجل ويتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ به. وينبغي أيضاً لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً نشطاً وحفازاً في التعبير عن أصوات تلك البلدان في المنتدى التي ليس لها تمثيل فيها.

٨١ - وضماناً للاتساق في تنسيق ورصد تنفيذ برامج العمل على صعيد الوكالات، ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تعين بعد جهات تنسيق أو وحدات تنظيمية محددة داخل هياكل أماناتها أن تفعل ذلك.

٨٢ - وقد أثبتت بالفعل آليات الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أنها تتمتع بالكفاءة في حشد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برامج العمل. وينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الأفرقة في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بحيث تصبح آليات دائمة مشتركة بين الوكالات مسؤولة عن تنسيق تنفيذ برامج العمل ورصده على نطاق المنظومة. وينبغي

للأفرقة الاستشارية أن تضع اختصاصات كل منها في صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن من أجل الحصول على موافقة اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأفرقة أن تقدم إلى اللجنة بصفة دورية تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ منظومة الأمم المتحدة ككل لبرامج العمل.

٨٣ - أما إطار التنفيذ المتكامل (المتاح على العنوان التالي: <http://iif.un.org>)، الذي أطلقه الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٢، فهو بوابة إلكترونية يمكن من خلالها أن يجري على نحو متكامل وموحد وشامل تسجيل ما تم إحرازه في تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها كل شريك من الشركاء الإنمائيين في برنامج عمل إسطنبول، بما في ذلك البلدان المتقدمة، والبلدان النامية في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وذلك ضمن الإطار العام للأهداف الإنمائية للألفية. غير أن تحقيق ذلك الهدف، سوف يتطلب جهودا متضافرة من جانب منظومة الأمم المتحدة من أجل إعادة تنظيم البيانات المبلغ عنها، بحيث تتماشى مع بارمترات إطار التنفيذ المتكامل.

٨٤ - ومنذ إنشاء مكتب الممثل السامي، ازدادت مسؤولياته كثيرا من حيث نطاقها ودرجة تعقيدها. فبالإضافة إلى ولايته الأصلية، ازداد الطلب عليه لتقديم الدعم الفني والتقني لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمثل ذلك حاليا أحد أنشطة المكتب الإلزامية. واتسع أيضا إلى حد كبير نطاق الدعم الفني والتقني المقدم إلى عمليات التشاور الجماعية، مقارنة بالفترات السابقة.

٨٥ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد من خارج الميزانية، طلبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وصف مفصل لاستراتيجية المكتب الجديدة الخاصة بالجهات المانحة (انظر A/64/7، الفقرة رابعا - ٢٤). بيد أنه لم يجر إدراج تلك الاستراتيجية في الميزانية المذكورة، نظرا لقصر الفترة الزمنية بين اعتماد برنامج عمل إسطنبول والاتفاق على خارطة طريق في إطار آلية الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات، وهو ما يشكل الأساس لاستراتيجية المانحين، والمواعيد النهائية لتقديم مواد تلك الميزانية. وحسب الموضح في أثناء وقائع الاجتماعات الحكومية الدولية، سيتم وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية جديدة للمانحين تتجلى فيها النتائج والتوصيات التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (A/66/6 (sect. 10)، انظر الجدول ١٠-١٣). وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت استراتيجية المانحين لا تزال قيد الإعداد، وسوف يستعين بها مكتب الممثل السامي كمبدأ توجيهي يجري في إطاره تعبئة الموارد من خارج الميزانية لإكمال الموارد التي تتاح من الميزانية العادية لتمويل أنشطته.

٨٦ - وسيتولى مكتب الممثل السامي، بالتعاون مع كيانات تنظيمية أخرى، مساعدة أقل البلدان نمواً في تعميم برنامج عمل إسطنبول ضمن سياساتها وبرامجها الوطنية، تمشياً مع أحكام الفقرة ٢ من القرار ٢١٣/٦٦. غير أنه من الجدير بالإشارة أن هذه الأنشطة ستستلزم زيادات كبيرة في مسؤوليات المنظمة وغيرها من الجهات الفاعلة فيما يتعلق بتنظيم وعقد حلقات عمل وحلقات دراسية وغير ذلك من الأنشطة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، على النحو المفصل في الفرع الثالث أعلاه. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العادة قد جرت على تمويل هذه الأنشطة في الغالب من المساهمات الخارجة عن الميزانية، وأن مستوى الأموال المتاحة حالياً قد يثبت عدم كفايته نظراً إلى الزيادة المتوقعة في الأنشطة المذكورة.

٨٧ - ولن يكون في وسع المكتب، دون توافر ما يكفي من الموارد في الصناديق الاستثمارية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، أن يفي بولايتيه الأصلية وولاياته التي تم توسيع نطاقها لاحقاً. ومن ثم، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى تشجيع البلدان المانحة وغيرها من البلدان القادرة على أن تزيد بشكل كبير من مساهماتها الخارجة عن الميزانية على القيام بذلك، توخياً للفعالية في متابعة برنامج عمل إسطنبول وبرنامج عمل ألماتي.